

إن الإصلاحات الهيكلية التي جاء بها القانون التنظيمي للمالية تطرح علينا مسؤولية مشتركة حول مدى انخراطنا الفعلي والناجح في تدبير وكيفية قيادة هذا الإصلاح، على النحو الذي يحقق التنمية بمفهومها الشامل ببلادنا ويعزز مبادئ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويسعدني بالمناسبة، أن أجدد استحضار مضامين النظام الداخلي الجديد الذي أقره مجلس النواب مؤخرا، والذي أطر في أبواب ومواد متعددة كليات تفعيل القانون التنظيمي للمالية، وأفرد مقتضيات إجرائية لتنظيم المناقشة العامة والتفصيلية بلجنة المالية، كما في باقي اللجان الدائمة، وهي المقتضيات التي تعززت بإصدار دليل عملي للاستعمال. والكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018، ولكن بداية لا بد لي أن أشكر السيد رئيس مجلس النواب المحترم الذي ذكرنا بأن المشروع والإصلاح الأساسي والكبير والجذري للقانون التنظيمي لقوانين المالية والذي بدأ تنزيهه منذ سنتين ونصف، يُوَطر بشكل عملي وشكل ناجح تحضير وإعداد والمناقشة والتصويت على قوانين المالية، وهو يعتبر مكسبا كبيرا جدا لبلادنا.

لكن قبل الشروع في بسط مضامين هذا المشروع، لا بد أن نقف عند الرسائل المتعددة والوجية التي جاءت في الخطابين الملكيين السامين لعيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية، فالوقفة النقدية التي قام بها جلالة الملك حفظه الله لمدى قدرة نموذجنا التنموي على الاستجابة للمطالب الملحة والمتزايدة للمواطنين، يسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا ومجالس ترابية وكل المؤسسات والهيئات المعنية وجميع القوى الحية بالبلاد، من أجل الانكباب الجماعي بكل مسؤولية ووطنية صادقة على بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج كنيلة بإعطائه نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره.

هذا النموذج أيها السيدات والسادة، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص العمل خاصة للشباب، وتحسين الولوج للخدمات الاستشفائية

محضر الجلسة السابعة عشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 04 صفر 1439 (24 أكتوبر 2017 هـ).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة مساءً والدقيقة الواحدة والثلاثين.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للإستماع لعرض السيد وزير الإقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي رقم 68.17 لسنة 2018.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص جلسة اليوم للإستماع لعرض السيد وزير الإقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي رقم 68.17 لسنة 2018، وكما تعلمون فإن هاذ المشروع يأتي بعد سنتين ونصف من إقرار القانون التنظيمي للمالية، حيث يندرج في إطار التفعيل المتدرج لمقتضياته المتقدمة والتي أتاحت وستتيح إمكانيات واسعة للبرلمانيين في المساهمة الفعلية في صناعة القرار المالي، سواء في مرحلة الإعداد أو مرحلة المناقشة أو مرحلة التنفيذ لقوانين المالية.

لقد دشّن القانون التنظيمي للمالية مفهوما جديدا يقوم أساسا على الانتقال بين التدبير بمنطق الوسائل إلى التدبير بمنطق النتائج، إن هذه المقاربة تقوم على إرساء نظام عقلائي يركز على تحديد الأهداف والوظائف، عبر اعتماد أسلوب التقييم في مجال التدبير المالي القائم على مبدأ اللاتركيز في تدبير الميزانية العامة وترسيخ البعد الجهوي في مجال الإستثمار والعدالة المحلية، مما يفتح الباب لثقافة جديدة قائمة على استهداف تحسين عيش المواطنين.

إن من أهم الإصلاحات التي سيتم تنزيهها سنة 2018 اعتماد البرنامج كإطار يتضمن مجموعة من المشاريع التي يعتمد كل قطاع وزاري تحقيقها، مقرونة بمجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس النتائج المحققة، بما يكفل نجاعة التدبير العمومي وفعالية الخدمات العمومية، ويمكن بالتالي من تقديم الحساب وتقييم السياسات العمومية.

وعلى رأسهم ممثلي الأمة، على وضع وبلورة التصورات والرؤى الكفيلة بتنزيل التوجهات الملكية السامية.

كما أن حرص الحكومة الأيكد على التفاعل السريع مع التوجهات الملكية السامية يجسده كذلك إصرارها على أن تجعل من هذا المشروع منطلقا للتجاوب مع الانشغالات اليومية للمواطنين، وتلبية مطالبهم المستعجلة والملحة من خلال الإنكباب السريع على معالجة كل مظاهر الخصاص الإجتماعي وتقليص الفوارق الفئوية والمجالية، وكذا عبر اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة الثقة وتجاوز مناخ الإنتظار لدى الفاعلين الإقتصاديين وتباطؤ وتيرة الإستثمار الخاص كنتيجة موضوعية لتداخل مجموعة من العوامل والمعوقات التي أثرت على الثقة لدى الفاعلين الخواص، تتعلق أساسا بأداء الإدارة والتحفيز الجبائي وصعوبة التمويل وآجال الأداء، وضعف تنافسية الإقتصاد الوطني وميكانيزمات سوق الشغل. وهذه كلها تحديات ورهانات تحرص الحكومة على التفاعل والتجاوب السريع معها من منطلق إيمانها بأن بلادنا حققت مكاسب كبيرة في مسارها التنموي، ومسؤولياتنا جميعا الحفاظ على هذه المكتسبات.

اختيارات بلادنا التنموية صائبة ومرتكزاتها والحمد لله سليمة، ممثلة في الإستقرار السياسي والإقتصادي والإلتفاف حول ثوابت الأمة والإنجازات الهامة في بنيتنا التحتية والتطور الملموس في استراتيجياتنا القطاعية، وتحسن ظروف توازناتنا المالية، والصورة الإيجابية والإشادة الدولية بالإصلاحات التي تقوم بها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وتحسين مناخ الأعمال، حيث تحتل بلادنا الرتبة 68 عالميا على مستوى مؤشر الأعمال "Doing Business" والرتبة الأولى على مستوى دول شمال إفريقيا، والثالثة قاريا، مع العلم أن الحكومة حددت في إطار ولايتها الحالية هدف ولوج دائرة الإقتصادات الخمسين الأوائل على مستوى مؤشرممارسة الأعمال.

ومن مسؤوليتنا جميعا تحسين هذه المكتسبات والدفاع عنها، عبر التصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف المس بسمعة مقولاتنا الوطنية أو بالمصالح الإقتصادية لبلادنا، أو بوحدتنا الترابية. فبلادنا، أيتها السيدات والسادة، تشكل استثناءا ونموذجا في المنطقة، نشيد به كل الدول وكل المنظمات العالمية، أحب من أحب وكره من كره، وذلك بفضل اعتماد نهج الإصلاحات تحت قيادة ملكية رشيدة في كل الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية والأمنية.

ولابد من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية وتدخلاتها الإستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب، وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

إلا أنه وبالرغم مما حققته بلادنا من إنجازات، فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات. ومن هذا المنطلق، لابد من الوقوف بكل موضوعية وتجرد على المعوقات والإختلالات التي تحول دون ولوج المواطن

والتعليم الجيد المدمج في سوق الشغل والقضاء المنصف والفعال والمحفز على الإستثمار، بعيدا عن كل أشكال الربونة والرشوة والفساد.

ولابد من التأكيد بأن الرؤية المندمجة التي دعانا لجلالة الملك حفظه الله لبلورتها، تهم النموذج التنموي الذي يتضمن مفهوما شاملا للتنمية بكل أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدينية والثقافية والهوياتية، بما في ذلك عناصر نموذج النمو، للدفع به إلى مستويات عالية بصفة مستدامة ومدمجة لكل فئات الشعب.

ولابد من التأكيد هنا بأن الهدف الأساسي لكل نموذج تنموي هو توفير ظروف العيش الكريم لكل المواطنين في وطن تسود فيه روح التعايش والعدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص والأمن والإستقرار وضمان الحقوق الأساسية وتقليص الفوارق المجالية، فقد أكد جلالتة أكثر من مرة في خطاباته الأخيرة على مسألة توزيع الثروة، وضرورة تقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات.

وما من شك بأن صياغة أي تصور أو رؤية لنموذجنا التنموي في المستقبل يجب أن تأخذ بعين الإعتبار ضرورة الإستجابة وملاءمة كل السياسات العمومية لانشغالات المواطنين، حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة وكل جهة، وخاصة الفئات الهشة والفقيرة.

ومن هذا المنطلق ينبغي تسريع تنزيل ورش الجهوية، لتكون بالفعل رافعة لتغيير هيكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية وذلك عبر نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية، بموازاة مع نقل الإختصاصات وتسريع إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري كما جاء في خطاب جلالتة.

كما لا يمكن بناء نموذج تنموي قوي، دون استحضار رأسمال لا مادي وبناء الإنسان من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة يتداخل فيها الدعم الإجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة والتحصين الروحي والفكري ضد كل أشكال العنف والتطرف والإخفاف. ويتعلق الأمر خصوصا بإدماج الشباب وتأهيلهم وضمان انخراطهم الإيجابي في المسيرة التنموية لبلادهم، ومن هذا المنطلق دعا جلالة الملك حفظه الله إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب، تقوم على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد الحلول الواقعية لمشاكلهم الحقيقية خاصة بالقرى والأحياء الهامشية.

أيها السيدات والسادة،

تشكل الأولويات الثلاث المتمثلة في بلورة نموذج تنموي جديد وحموية فعالة والنهوض بالشباب، عناوين بارزة لحطة عمل تشاركي يعطي الإجابات الصحيحة والواقعية والملموسة لتحديات الفترة المقبلة، وبلورة سياسات مندمجة تستجيب لتوجهات جلالة الملك السامية وتطلعات الشعب المغربي.

وما من شك بأن هذه الأولويات ستكون نبراسا للعمل الحكومي خلال هذه الولاية، من خلال الإنكباب الفوري وعبر إشراك كافة الفاعلين المعنيين

عن تكثيف الجهود على مستوى تحسين ظروف التمدرس وتقليص الهدر المدرسي ونسبة الاكتظاظ في الأقسام.

لقد حرصت الحكومة على تمكين القطاع من مجهود استثنائي سواء على مستوى المناصب المالية أو على مستوى الاعتمادات، قد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2018 لقطاع التعليم اعتمادات مالية بلغت 59 مليار درهم أي بزيادة خمسة ملايين درهم بالمقارنة مع سنة 2017، كما سيستفيد القطاع من 20 ألف منصب مالي في إطار التعاقد تضاف إلى 35 ألف منصب محدثة في نفس الإطار برسم هذه السنة، أي أن القطاع استفاد بما مجموعه 55 ألف منصب برسم سنتي 2017 و2018 وهو ما يفوق مجموع المناصب المحدثة لكل القطاعات.

كما حظي قطاع الصحة بنفس المجهود من خلال إعطاء الأولوية لسد الخصاص الذي يعرفه القطاع على مستوى الأطر الطبية والشبه الطبية من خلال تخصيص حوالي 4000 منصب مالي.

وبلغت الاعتمادات المخصصة للقطاع 14,8 مليار أي بزيادة 500 مليون درهم مقارنة مع 2017 هذا دون احتساب الميزانية المخصصة في الحساب الخاص ببيات دول مجلس التعاون الخليجي لبناء وتجهيز المركزين الاستشفائيين الجامعيين لطنجة وأكادير، وإعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط بحوالي 2,4 مليار درهم. وستخصص هذه الاعتمادات بالأساس لتحسين ظروف استقبال المواطنين وتحسين جودة الخدمات الاستشفائية المقدمة لهم.

كما تولي الحكومة أهمية خاصة لمواصلة تعميم التغطية الصحية خاصة بالنسبة للمستقلين وأصحاب المهن الحرة والطلبة وآباء وأمهات المؤمنين في إطار نظام التغطية الصحية الإجبارية بالقطاع العام، وبنفس حرص الحكومة على تحسين ظروف استشفاء المواطنين وخاصة الفئات المعوزة والفقيرة، فهي حريصة كذلك على تحسين ظروف ولوج هذه الفئات للسكن اللائق بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية، موازاة مع مواصلة مجهودات القضاء على دور الصفيح ومعالجة البنايات المهتدة بالانهيار.

ومن المؤكد أن تحسين ظروف عيش المواطنين بشكل عام والفقراء منهم بشكل خاص وضمان ولوجهم بشكل منصف وعادل إلى التعليم والصحة والسكن، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إرساء التقاوية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، وتحسين حكامه الدعم الموجه للفئات الفقيرة والهشة.

وتولي الحكومة أهمية خاصة لوضع قاعدة معطيات موحدة خاصة من الفئات الفقيرة والهشة من أجل ضمان العدالة والفعالية في توجيه آليات الدعم المباشر لهذه الفئات سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية "راميد" أو برنامج تيسير أو دعم الأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي هذا الإطار قد مكن تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" من تسجيل ما يناهز 11,4 مليون مستفيد منهم 52% من النساء، أي ما

المغربي إلى الخدمات الإستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية، وأبناؤه إلى التعليم الجيد وتحول كذلك دون استفادتهم من القضاء المنصف والعاقل، وقضاء أغراضه في الإدارات العمومية، وتعيق المستثمرين والمقاولات، وتحرم الشباب من فرص الشغل.

وتحرص الحكومة على أن تضع احتياجات المواطنين وانشغالاتهم اليومية وتشغيل الشباب في مقدمة أولوياتها. ومن هذا المنطلق، حددت لمشروع قانون المالية سنة 2018 أولويتين اثنتين أساسيتين تسجنان مع التوجهات الكبرى:

أولا: الدعم الغير المسبوق للقطاعات الإجتماعية من تعليم وصحة عبر توفير الموارد والمناصب المالية الضرورية؛

ثانيا: اتخاذ حزمة من الإجراءات الضريبية لتحفيز الإستثمار ودعم المقاول، خاصة المقاول الصغرى والمتوسطة، وتحسين مواردها الذاتية وتنافسيتها وتخفيف الضغط الضريبي، موازاة مع إجراءات تحفيزية تهدف إلى تيسير خلق مناصب الشغل، ودعم المقاولات الناشئة والإستثمارات السياحية.

ويستمد هذا المشروع مرجعيته، أيها السيدات والسادة، من توجيهات جلالة الملك حفظه الله والبرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه بمناسبة تنصيب هذه الحكومة بتاريخ 26 أبريل 2017.

إنه مشروع ذو توجه اجتماعي واضح من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الإجتماعية، وخاصة التعليم والصحة، وتقديم الدعم للفئات الإجتماعية الهشة وتقليص الفوارق الإجتماعية والمالية.

وهو مشروع لإعادة الثقة للقطاع الخاص والمقاول من أجل تشجيعها على الانخراط في الدينامية التي أحدثتها مختلف الإستراتيجيات القطاعية، وفي مقدمتها مخطط المغرب الأخضر ومخطط التسريع الصناعي والإستراتيجية السياحية والطاقات المتجددة، وتحفيزها من أجل خلق فرص الشغل للشباب.

سيدياتي، سادتي، السادة البرلمانيين المحترمين،

إن إعطاء الأولوية للقطاعات الإجتماعية عبر مشروع قانون المالية سنة 2018، يرجع بالأساس للأهمية الواضحة لهذه القطاعات في حياة المواطنين وانشغالاتهم اليومية، ويكتسي إصلاح التعليم ضرورة قصوى باعتباره مرتكزا للتنشئة الإجتماعية السلمية والتربية على القيم الوطنية وتمكين أبناء المغاربة من تملك المهارات والمعارف وتشجيعهم على البحث والابتكار وتيسير اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفق هذا المنظور سيتم العمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بتنزيل رؤية إستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة على مستوى تعزيز تملك اللغات وتعميم إحداث المسارات المهنية وملاءمتها مع سوق الشغل، وتحقيق التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية، هذا فضلا

الجالية بالخارج، وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وتمتيع المهاجرين المقيمين ببلادنا بكافة حقوقهم.

أيها السيدات والسادة،

إن إعطاء الأولوية للقطاعات الإجتماعية، يندرج في إطار تأكيد التردّد الوثيق بين ضرورة النهوض بالرأس المال البشري وتحقيق النمو الإقتصادي الذي تطلّح إليه بلادنا، فبلوغ نسب عالية من النمو عبر التوجه نحو التصنيع مرتبط بمدى قدرة بلادنا على أن تجعل من شبابنا الرافعة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، من خلال الإستثمارات الضرورية والمستدامة والصائبة في ميادين التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والشغل.

وما من شك في أن إصلاح التعليم يعد مدخلا أساسيا لتحسين إدماج الشباب في سوق الشغل وملاءمة تكوينهم مع التحول الإقتصادي لبلادنا والتوجه نحو التصنيع وما يقتضيه من تكوينات دقيقة، كما أن الحكومة حريصة على تسريع إخراج المخطط الوطني للنهوض بالشغل، ووضع الآليات العملية لتفعيله خاصة عبر تقييم برامج لإنعاش التشغيل ومراجعة آليات الوساطة وتفعيل النظام الوطني لرصد سوق الشغل.

وفي هذا الإطار يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 إجراءات هامة ترمي إلى تحسين شروط الإستفادة من الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10 آلاف درهم شهريا، ومن تحمل الدولة للإشتراكات الإجتماعية في إطار برنامج تحفيز، وذلك من خلال:

أولاً: تمكين المقاولات حديثة النشأة من الإستفادة من الإمتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال عوض تاريخ الإحداث؛

ثانياً: التنصيص على استفادة من هذا الإعفاء بالنسبة لـ 10 أجزاء عوض 5 أجزاء حالياً؛

ثالثاً: تمديد أجل هاذ الإعفاء للمقاولات المحدثّة خلال الفترة الممتدة إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

ويضاف إلى كل هذه الإجراءات مواصلة تفعيل برنامج المقاول الذاتي الذي بلغ عدد المستفيدين منه ما يفوق 50.000 مقاول ذاتي نهاية شهر غشت، بالإضافة إلى تكثيف الدعم والمواكبة للمقاولات المبتدئة والمبتكرة، خاصة عبر إقرار تدبير هام يقضي بالتخفيض من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إثر المساهمة في رأس المال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا الحديثة les Startups.

ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تعزيز آليات الحماية القانونية والإجتماعية للعامل من خلال إخراج النصوص التنظيمية والقانونية المؤطرة للشغل، موازاة مع التنصيص في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018، على أن الإعفاء من الضريبة على الدخل الخوالة لتعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل يمنح سواء تم اللجوء إلى المحاكم أو في إطار مسطرة صلح تحكيمي، هذا إضافة إلى تبسيط شروط الإستفادة من

يفوق التوقعات بخصوص الفئات المستهدفة من هذا النظام، ويتم تخصيص ما يفوق مليار درهم سنويا لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية الموجهة لهذه الفئات في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.

وبلغ عدد المستفيدين من بين برنامج تيسير للمساعدات المالية المباشرة برسم السنة الدراسية 2017-2018 حوالي 736 ألف و380 تلميذ بمبلغ يناهز 500 مليون درهم، وتشكل التلميذات المستفيدات من هاذ البرنامج حوالي 46% من مجموع المستفيدين.

أما بخصوص الدعم المالي المباشر الموجه للنساء الأرامل، فقد استفادت منه حوالي 72 ألف و660 أرملة إلى غاية غشت 2017، وبلغ الغلاف المالي المحول لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المكلف بتدبير هاذ البرنامج حوالي مليار درهم، منها 572 مليون درهم برسم هذه السنة.

كما تم رصد 250 مليون درهم في إطار الدخل المدرسي للسنة الدراسية 2017-2018 لتوفير 4 المليون 260 ألف محفظة في إطار المبادرة الملكية.

هذا ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 تدابير هامة تتعلق بإعفاء التفتويات العقارية بغير عوض المنجزة في إطار الكفالة من الضريبة على الدخل المتعلقة بالريح العقاري مع تطبيق واجب التسجيل النسبي المحض 1,5%.

وبتعليمات من جلالة الملك حفظه الله، سيتم توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي ليشمل النساء المعوزات وأطفالهن القاصرين عندما يتم إهالهم بدون نفقة خلال فترة الزواج وكذا الأطفال المستحقون للنفقة المذكورة في حالة وفاة الأم المهملة.

وفي نفس السياق استهداف الفئات المعوزة وتقليص الفوارق، تولى الحكومة اهتماما خاصا لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الإجتماعية والجالية بالعالم القروي الذي أعلن عنه جلالة الملك باعتباره نموذجا فعليا للإلتقائية السياسات الإجتماعية القطاعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتكامل جهود كافة المتدخلين من قطاعات وزارية وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية، وتبلغ مجموع الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج الهام الذي تناهز كلفته الإجمالية 50 مليار درهم حوالي 3,5 مليار درهم كاعتمادات أداء لسنة 2018، و4 ملايين درهم كاعتمادات إلتزام مسبق برسم سنة 2019.

ومن جهة أخرى ستم مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعزيز دور الإقتصاد الاجتماعي في تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي والأحياء الهامشية، هذا إضافة إلى تقوية أنظمة الرعاية الإجتماعية والبرامج الموجهة لدعم الأسرة وحماية الطفولة، والإعتناء بالأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، ومواكبة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة، موازاة مع مواصلة الجهود المبذولة على مستوى تحديث وتيسير الخدمات المقدمة لأفراد

أولاً: إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات، عوض جدول الأسعار النسبية المطبق حالياً، وذلك لتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

ثانياً: تمديد منح الإستفادة من امتيازات نظام القبول المؤقت لفائدة المعدات المستوردة في إطار مشاريع موضوع اتفاقية الإستثمار والمشاريع الممولة بواسطة مساعدات مالية غير قابلة للإرجاع؛

ثالثاً: الإعفاء من واجبات التسجيل برسم عملية التأسيس والزيادة في رأسمال الشركات أو المجموعات ذات النفع الإقتصادي؛

رابعاً: إعطاء دينامية جديدة للإستثمار في القطاع السياحي من خلال إعفاء المستثمرين من واجبات التسجيل الأراضي العارية المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، وذلك وفق شروط محددة، بالإضافة إلى منح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية المنشآت الفندقية. وما من شك فإن التنوع القطاعي والتحفيزات الجبائية لا تكفي لوحدها لتطوير نسيج المقاولات الوطنية التنافسي بل لابد من أن يواكبه استثمار جيد لسياسة الإفتتاح وتنوع المنافذ والأسواق التي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وفي هذا الصدد تولى الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ رؤية إستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب والدفاع عن مصالحه العليا وتوطيد موقعه كفاعل اقليمي وتحصين مصالحه الإستراتيجية، وتنوع شركائه.

وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أساس لها جلالة الملك حفظه الله، من خلال العمل على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، والتنوع الدولي والميداني لإنجاز المشاريع والإتفاقيات الموقعة مع هذه الدول، موازاة مع توطيد جهود انضمام بلادنا للمجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية سيدياو.

وهنا لا يفوتني، لا يفوتني التنويه بمقاولاتنا الوطنية في شتى القطاعات والتي تساهم بشكل إيجابي في تنزيل رؤية جلالة الملك حفظه الله في تنمية القارة الإفريقية عبر شركات واعدة وانخراط واسع في التعاون جنوب جنوب الفعلي والتضامني. ولابد هناك من التنديد القوي والشديد بمن يريد أن يمس سمعة المؤسسات والمقاولات الوطنية بدافع العداة والغيرة والحقد والحسد ثم نجاحاتها، وتجارب البلدان الإفريقية الشقيقة معها، ولا أدل على ذلك أنه في عز اشتداد أزمة وباء إيبولا كانت شركة الخطوط الملكية المغربية هي شركة الطائرات الوحيدة في العالم التي استمرت في التوجه إلى البلدان المعنية حتى لا يتم عزلها عن العالم الخارجي.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقول ما قاله أبو الطيب المتنبي في قصيدته، قصيدة جميلة في مدح القاضي، لا أذكر إسمه، تقول القصيدة، لك منازل في القلوب منازل، لك يا منازل في القلوب منازل، وتيقول ما نال

التعويض عن فقدان الشغل بعد تفعيل مقتضيات هذا الإجراء الذي رصدت الحكومة له حوالي 250 مليون درهم.

وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على الإسراع بإقامة المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتبعية وضعية الشباب، هذا موازاة مع مواصلة تفعيل كل التدابير الرامية للعناية بالشباب من خلال تأهيل وتطوير مؤسسات دور الشباب وتعزيز البنيات الرياضية للقرب ودعم كل أشكال الإبداع الثقافي.

أيها السيدات والسادة،

إن إشكالية تشغيل الشباب تشكل إحدى أهم أولويات الحكومة، وأحد أهم هواجسها، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018 والولاية الحكومية ككل، ومن الأكد أن إصلاح التعليم والتكوين المهني ومراجعة آليات الوساطة وتحسين مردودية برامج التشغيل، كلها تدابير هامة ستسعى الحكومة لتفعيلها لتحسين وتقوية اندماج الشباب في سوق الشغل. لكن الحكومة حريصة كذلك على مواكبة المقاولات الوطنية وتدليل كل العراقيل التي توجهها من أجل تشجيعها على تشغيل الشباب، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى أجل الأداء أو على مستوى استعداد متأخراتها من الضريبة على القيمة المضافة أو على مستوى تقوية تنافسيتها.

فالمجهودات المبذولة على مستوى الإستراتيجيات القطاعية كخطط المغرب الأخضر والتسريع الصناعي والطاقات المتجددة بالإضافة إلى المشاريع الكبرى للبنية التحتية، والتدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال تهدف بالأساس إلى تطوير النسيج المقاولاتي الوطني وتحسين تنافسيته وتقوية مساهمته في خلق الثروة وتشغيل الشباب.

وما من شك بأن الإستثمارات الكبرى التي استقطبتها بلادنا بفضل هذه الجهود ستشكل قاطرة لتقوية تطوير المقاولات الوطنية وخاصة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الإستثمار العمومي من خلال رفع الإستثمارات العمومية بخمس ملايين درهم لتبلغ ما مجموعه 195 مليار درهم، أي إستثمارات الميزانية وإستثمارات المؤسسات العمومية وإستثمارات الجماعات الترابية.

وموازاة مع ذلك، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 مجموعة من التدابير الموجهة بالأساس لدعم المقاولات وتحفيز الإستثمار الخاص من أجل المحافظة على مناصب الشغل الحالية، وخلق فرص شغل جديدة تساهم في تخفيض نسبة البطالة للوصول إلى هدف 8,5% في آخر الولاية، طبقاً للبرنامج الحكومي. ويتعلق الأمر أساساً ب:

التزليل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، والعمل على تتبعها وتقييمها.

وستواصل تنزيل الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية وعلى رأسها إصلاح القانون التنظيمي للمالية وتزليله وتنزيلا سليما، وهذا ما شرعنا فيه منذ سنتين، تنزيل سليما لكل مقتضياته وتفعيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الإستثمارية العمومية والرفع من فعاليتها في خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين، هذا بالإضافة إلى مواصلة إصلاح أنظمة التقاعد والإصلاح الجبائي وتحسين حكامه المؤسسات العمومية.

أيها السيدات والسادة،

بالإستناد إلى الأولويات والتدابير التي تشرفت بعرضها أمام مجلسكم، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2018 تحقيق نمو الإقتصاد الوطني في حدود 3,2% مرتكزا بالأساس على مواصلة دينامية القطاعات الغير الفلاحية التي ستتم في حدود 3,7% عوض 3,2% هذه السنة، بفضل تفعيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى وتنزيل الجهوية وكل التدابير الموجهة لدعم الإستثمار والمقاولة، كما يتوقع المشروع تواصل التحكم في معدل التضخم في حدود 1,5% مما سيمكن من المساهمة في استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وهذه مناسبة لأذكر أن العديد من المناطق أو البلدان في منطقتنا تعاني من تضخم كبير جدا ينقص من القدرة الشرائية للمواطنين في سياستنا المالية أو النقدية هناك تحول كبير في ضبط نسبة التضخم وهذا يساهم في كما قلت في استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية، هذا كله مع مواصلة ضبط التوازنات المالية عبر تقليص عجز الميزانية إلى 3%.

أيها السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2018 في ظرفيات لها خصوصيات وتحديات وطنية وانتظارات وطموحات لكل شرائح المجتمع المغربي، وقد وضع لنا جلالة الملك حفظه الله من خلال خطابه الأخير خارطة الطريق التي يجب أن توظف عملنا في ما يلي من الأيام والأشهر والأعوام، من أجل تحقيق هذه الانتظارات وعلى رأسها التنمية المتوازنة والمنصفة وتوفير الدخل وفرص الشغل والتعليم الجيد والخدمات الصحية والقضاء المنصف والفعال والإدارة الناجعة ومسؤوليتنا جميعا حكومة وبرلمانا وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين أن تكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، وأن نعمل كل من موقعه على تقديم مقترحات الكفيلة ببلورة نموذج تنموي جديد، يحصن مكتسبات بلادنا ويستجيب للمطالب الملحة المواطنين ويقلص من الفوارق ويحقق العدالة الإجتماعية بمفهومها الشامل، ويدمج الشباب باعتبارهم فاعلا أساسيا في تنمية وطنهم، والحكومة حريصة على التفاعل

أهل الجاهلية كلهم شعري ولا سمعت بسحري بابل، اللي جايا هي اللي مزيانة، وإذا أنتك مذقي من ناقص فهي الشهادة بأني كامل.

أيها السيدات والسادة،

إن تحقيق شروط التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة التفعيل السريع للجهوية، وما يرتبط بذلك من تحويل الموارد والإختصاصات وتسريع اللاتمرکز وإطلاق لمخططات التنمية الجهوية في إطار تعاقدية وتشاركية بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس الترابية.

وفي هذا الإطار ستواصل الحكومة المجهود المالي الموجه لدعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، من خلال الرفع من حصتها على الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 3 إلى 4% تضاف إليها اعتمادات من الميزانية العامة أي أن الجهات تستفيد في السنة المقبلة إن شاء الله بميزانية مجموعها أو التحويلات مجموع التحويلات لما مجموعه سبعة ملايين درهم، كما ستعمل الحكومة على الإعتماد السريع لميثاق اللاتمرکز الإداري والشروع في تفعيله، وضع مخطط لتحويل اختصاصات الجهات موازاة مع تحويل الموارد المالية والبشرية، هذا إضافة إلى مواصلة تنزيل النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهة.

هذا وتولي الحكومة أهمية خاصة لمواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامه جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها وتنمية مواردها الذاتية وخاصة على مستوى تأهيل الموارد البشرية، كما تحرص على إعطاء الأولوية لتفعيل إلتزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندمجة الموقعة في مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة لتسريع إنجازات المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية وعلى رأسها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي يعتبر نموذجا للإرتقاء والتطور لباقي الجهات ومثالا متميزا لتفعيل الإلتقائية والعمل المتكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جموي متوازن.

ومن جهة أخرى وتفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله ستعطي الحكومة الأولوية لتسريع إصلاح الإدارة، وجعلها في خدمة المواطن والمقاولة وتحسين ظروف استقبال المواطنين والإنصات إليهم، وتمكينهم من قضاء مصالحهم في آجال معقولة، وستحرص على التنظيم الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتطبيق القانون على المسؤولين الذين يتسببون في تعطيل مصالح المواطنين أو المشاريع التي تمهيمهم.

ومما لا شك فيه أن مواصلة إصلاح القضاء يشكل الضمانة الأساسية لتطبيق القانون على الجميع دون تمييز بين المواطن والمسؤول، كما ستعمل الحكومة على تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة من خلال

إجمالاً فمشروع قانون المالية هذا هو مشروع إرادي ومتوازن ذو معالم إجتماعية واضحة، ويهدف أن يكون رافعة للنمو الإقتصادي، وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطاً بقدرة الحكومة على التنفيع السريع لمختلف التدابير المتضمنة في المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، واستحضارهم للروح الوطنية الصادقة من أجل أن نجعل من مشروع قانون المالية سنة 2018 منعطفاً لتعزيز الثقة، ويسهل أسس العمل التشاركي من أجل بلورة نموذج تنموي يكون في مستوى تطورات جلالة الملك حفظه الله، يتمكن كل فئات الشعب المغربي من سبل العيش الكريم في مغرب مستقر ومزدهر.

شكراً على إصغائكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشة ومداولة هذا المشروع، وفي الأخير ندعو الله بهذا الدعاء: "اللهم اسق عبادك وهممتك وانشر رحمتك وأحيي بلدك الميت والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الوزير، شكراً لكم جميعاً.

ورفعت الجلسة.

السريع مع التعليلات الملكية السامية ومعبأة للعمل في إطار تشاركي مع كل الفاعلين من أجل تنفيع الأولويات التي حددها جلالته، سواء تعلق الأمر بالنموذج التنموي أو الجهوية أو السياسة المندمجة للشباب.

كما أن الأولويات التي حددها لمشروع قانون المالية سنة 2018 تهتدي بالتوجيهات الملكية السامية خاصة ما تعلق منها بالاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة وتوجيهها بالأساس لقطاعي التعليم والصحة وتقليص الفوارق واستهداف الفئات الهشة والفقيرة؛

من جهة أخرى فالرفع من الإستثمارات العمومية في إطار هاذ المشروع، اعتماد التدابير الموجهة لتحفيز الإستثمار الخاص بهدف بالأساس إلى إعادة الثقة للمستثمرين وتشجيع المقاولات على خلق فرص الشغل للشباب، فمشروع قانون المالية هذا، أيها السيدات والسادة، هو مشروع إجتماعي يهدف للتجاوب مع انتظارات المواطنين الأساسية على مستوى الصحة والتعليم والشغل، حيث خصصت أو خصص المشروع نصف الميزانية للقطاعات الإجتماعية، وهو مشروع لاستعادة دينامية الإستثمار الخاص ومواكبة المقاولات الوطنية من أجل تشجيعها على خلق فرص الشغل للشباب ومواصلة دعم الإستثمارات العمومية لنفس الهدف.